دور المجلات في تنشيط الوعي بأهمية الإصلاح والتغيير في الوطن العربي مجلة المنتدى أنموذجا

هاشم حسن حسين الشهواني
مدرس مساعد/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية
مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

تقف المجلات من حيث كونها وسيلة من وسائل التثقيف في مكان وسط بين الجريدة والكتاب،وسط في كل شيء حتى في عدد القراء. فنجاح المجلات في إيصال الكلمة النافعة التي تسهم في بث الوعي، ترتبط بالوضع العام للصحافة من حيث المساحة المعطاة في قضية حرية الكلمة والتعبير.

تأثرت هذه المجلات كونها جزء من الصحافة بمؤثرات منها علاقتها بالحكام وظهور المؤسسات الصحفية، وظهور الحركات والأحزاب السياسية وقوانين الصحافة، والمجلات التي تدخل ضمن حدود هذا الإطار كثيرة منها مجلة " المنتدى " – التي تصدر عن منتدى الفكر العربي (عمان) – وقد اهتمت هذه المجلات بقضية الإصلاح والتغيير منذ نشؤها. وأسهمت في إثارة ومناقشة مواضيع ذات ارتباط بالواقع العربي المعاش والأوضاع والعلاقات الداخلية المتشكلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن العلاقات الدولية، ومحاولة إيجاد حلول لأهم المشكلات ذات الأهمية، المتعلقة بالتعليم والصحة والتنمية بجوانبها الاقتصادية والبشرية والحريات العامة.

مقدمة

أثبتت الدراسات التوثيقية، أن الصحافة مصدراً مهماً من المصادر التاريخية، فقد تناول عدد من الباحثين مجلات وصحف بالدراسة، أمثال فاهم الياسري الذي تناول " مجلة لغة العرب" في دراسة فكرية وسياسية، قدمها إلى

جامعة بغداد سنة ١٩٧٨، وتناول الباحث جدعان الجبوري "مجلة الهلال" المصرية كدراسة تاريخية قدمها إلى كلية التربية جامعة الموصل سنة ٢٠٠٠.

وقدم منهل عقراوي دراسة " لجريدة فتى العراق ١٩٣٤-١٩٦٨" قدمها أيضا إلى جامعة الموصل سنة ٢٠٠٢. وأخيراً تناول الباحث هاشم حسن الشهواني " مجلة السياسة الدولية دراسة تاريخية لقضايا عالمية (١٩٦٥-١٩٧٥) سنة ٢٠٠٦ قدمها إلى كلية الآداب – جامعة الموصل، ونسجاً على نفس المنوال يتناول الباحث موضوع " دور المجلات العربية في تنشيط الوعي بأهمية الإصلاح في الوطن العربي".

ولكي تكون الدراسة أقرب إلى الاصالة، وجد الباحث إن يتخذ نماذج لتلك المجلات لوضع اليد على أهم ما قدمت في الاتجاه الإصلاحي العام متخذين من الدراسات والتقارير والندوات والموضوعات التي تطرحها المجلات عناصر ومفردات تكون أمثلة حية للدراسة. وبعد مراجعة لأهم المجلات، تبين أن هناك نماذج كثيرة، فهناك المجلات العلمية، ثم المحكمة، ثم المجلات العامة المصورة فالأدبية والاقتصادية والاجتماعية والدينية وغيرها، وكان لكل منها طريقة ومنهج في التعبير عن أهدافها الثقافية والإصلاحية.

وبما أن المجال لا يتسع لتناول كل هذه الأمثلة اقتصرت الدراسة على المجلات العلمية، ذات الأهمية الخاصة للدراسات السياسية والاستراتيجية، والتي لها اثر طيب على المجتمعات العربية وانتشار كبير. والحقيقة أن المجلات التي تدخل ضمن حدود هذا الإطار أو هذا التعريف كثيرة وهي أكثر من أن تحصى في بحث بهذا الحجم، على سبيل المثال لا الحصر، مجلة المستقبل العربي، ودراسات عربية، وشؤون عربية، ومجلة الفكر العربي – ومجلات متخصصة بالشؤون الفلسطينية ومجلة المنتدى، التي تصدر عن " منتدى الفكر العربي" والتي

قدمها البحث على أنها نموذجاً مقارباً وهي المجلة الناطقة باسم المنتدى الذي تأسس عام ١٩٨١ في عمان في أعقاب القمة العربية الحادي عشر بمبادرة من نخبة من المفكرين وأصحاب القرار العرب، وفي مقدمتهم الحسن بن طلال الذي ترأس المنتدى.

فهي إذن مجلة النخبة، وهي مجلة فكرية سياسية ملتزمة جادة، تتناول أهم الموضوعان التي تطرأ على الساحة العربية والدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي تسعى من خلال ذلك إلى بحث وتشخيص الحالة الراهنة في الوطن العربي واستشراف مستقبله، وإلى صياغة الحلول والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حر للحوار المفضي إلى بلورة فكر عربي إصلاحي معاصر تجاه الوحدة والتنمية والأمن القومي، والتحرر والتقدم، وقد نجد تلك المعاني واضحة المعالم من خلال الأهداف التي يعمل المنتدى لتحقيقها. وبعد مراجعة الأعداد المتوفرة من مجلة المنتدى وتحليلها جاءت الدراسة على الشكل التالي:

المحور الأول: فيه تعريف عام لبعض المجلات الريادية العربية التي ظهرت في أواسط القرن الماضي تقريباً، وبعض الجوانب الإصلاحية المراد تحقيقها.

وفي **المحور الثاني:** تناول البحث أهم العوامل التي أثرت على تطور المجلات العربية. وفي **المحاور الثلاثة** الأخيرة: بحث في أهم الجوانب التي تناولتها مجلة" المنتدى"، وهي **أولاً:** التنمية الاقتصادية العربية. **ثانياً:** الجانب السياسي، **ثالثاً:** الجانب الثقافي. مع التركيز على دور المجلة في بث الوعي وتنشيطه من خلال طرح أهم المشكلات التي تواجه المجتمعات العربية، وإثارة النقاش حولها وإغناءها بالحوار، ومحاولات البحث عن حلول مستقبلية ناجحة.

المجلات العربية الريادية:

تقف المجلات من حيث كونها وسيلة من وسائل التثقيف في مكان وسط بين الجريدة اليومية والكتاب، وسط في كل شيء تقريباً حتى في عدد القراء، والذين يديرون المجلات يجب أن يكونوا على معرفة بهذه الحقيقة بكل ما تشتمل عليه من أبعاد، وألا فشلوا في عملهم وفشلت المجلات في أن تكون وسيلة من وسائل التثقيف. أن المجلة إنما تعبر عن حالات عقلية ونفسية بعينها، حالات لا تنخفض إلى مستوى الجريدة اليومية والمجلة الإخبارية ولا ترتفع إلى مستوى الكتاب، فإذا ما حاولت المجلة ان تلحق بالكتاب أو تتساوى والجريدة اليومية انصرف منها القراء إلى الجريدة والكتاب(١).

فنجاح المجلات في إيصال الكلمات النافعة التي تسهم في بث الوعي الثقافي، ترتبط بالوضع العام للصحافة من حيث المساحة المعطاة في قضية حرية الكلمة والتعبير. فهناك سيطرة الدولة على وسائل الأعلام، ضغوط لتحرير الكلمة، حرية الصحافة، سيطرة أباطرة الصحف، الضغوط التجارية والسياسية. إن المعنيين بقضية حرية الصحافة في الدول العربية شأنها شأن غيرها من دول العالم الثالث يجدون أنفسهم محاصرين بين أمور منها: الضغوط التجارية التي يمارسها الأعلام الخاص والضغوط السياسية التي يمارسها الأعلام الحكومي، نتيجة للدعم المادي الكبير الذي تحصل عليه هذه الصحف من الحكومات(٢).

وهذا ما يعلل انتشار الصحف الرسمية أكثر من الصحف الأهلية، وهذا الكلام ينطبق على أغلب الدول العربية(٣) منها مثلاً دول الخليج العربي. كما تشير إلى ذلك صاحبة كتاب الصحافة في الخليج العربي "ليس هناك حتى ألان

حل لإيجاد نظام إعلامي مثالي، كل ما يمكن قوله أن ذلك النظام لايمكن أن يوجد إلا إذا وقع تغيير في المنطق السياسي"[٤].

وفي مناقشة الوضع ذاته طرحت مجلة قضايا سياسية في عددها الثاني نتائج التحول نحو التعددية الحزبية في الدول العربية وتأثيره على انتشار الصحافة الحزبية، وكذلك انتشار المجلات العلمية بعد أن سيطرت خلال المراحل السابقة على مساحة العمل السياسي صحافة الدولة أو الصحافة الحكومية، فعلى اثر ظهور الأحزاب السياسية بالعمل السياسي العلني بدأت المجلات غير الحكومية أو الحزبية أو التي ينهض بها المثقفون بالظهور في العديد من الدول العربية، وأخذت تطرح موضوعات تناقش الإصلاح السياسي وقضايا التنمية ومعالجة الفساد، وضرورة العمل من اجل اللحاق بالدول المتقدمة [٥].

تلك المجلات صنفها سامي مهدي ضمن المجلات الريادية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ على يد جيل أخذ يعرب عن تطلع واسع إلى التيارات الفكرية والأدبية والفنية المعاصرة، وعن نزوع قوي لتحديث الأنواع الأدبية والفنية وتغيير أشكالها السائدة، فكان لابد له من منابر أخرى يفصح فيها عن تطلعه ونزوعه غير المنابر التقليدية.

ويحدد سامي مهدي بالنسبة للمجلات العراقية الفترتان المحصورتان بين الأعوام ١٩٤٥-١٩٤٦ و ١٩٥٣-١٩٥٤. ويقول أن المجلات التي صدرت خلالها هي الأهم كماً ونوعاً، وتناول عدد من المجلات كنماذج لتلك المجلات منها مجلة " الفكر الحديث"، صدرت هذه المجلة في تشرين أول/ أكتوبر عام ١٩٤٥ في بغداد، وهي مجلة ثقافية كان صاحبها ورئيس تحريرها اسمه "جميل حمودي"، تولى إدارتها والإنفاق عليها، فهي إذن تقع ضمن المشاريع الفردية ومع ذلك التف حول المجلة عدد من المثقفين العراقيين الشباب[٦].

ذكر حمودي على غلاف مجلته أنها " مجلة للفن والثقافة الحرة " ومع ذلك كان يريد من المفكر إن يكون صاحب رسالة، ويطالبه بأن يسير مع الحياة، ويندفع في تياراتها التقدمية، وينبذ الأبراج العاجية وأخيلتها وأوهامها، ويمكن القول باختصار انه كان شاباً وطنياً تقدمياً، يؤمن بالحرية الفكرية بأوسع مدياتها وينتمي إلى الحداثة الفنية والأدبية بكل اندفاعاتها(٧).

شهدت الساحة المصرية ألوانا جديدة من الصحف والمجلات فيها ابتكار بشكلها أو بتحريرها والاهم من ذلك إن فيها حماسة للفكرة ليس في تاريخ الصحافة المصرية نظيراً له، لان هذه الحماسة استمدها أصحابها من المذاهب السياسية الجديدة كالاشتراكية والليبرالية، وترتب على ذلك أن عرضت هذه الصحف والمجلات لأفكار وأراء لم يسمع بها الرأي العام المصري في نطاق واسع، والصحافة المصرية بشكل عام والمجلات المعاصرة، تتميز بفضل لاشك فيه، فقد مارست دوراً عظيماً مثلاً في إحياء الأدب العربي، الذي كان له دور كبير في إذكاء روح المعرفة والثقافة والبحث العلمي لدى الشرائح الاجتماعية والإصلاح السياسي، فقد حفلت هذه الدوريات بخير ما أنتج الفكر العربي، وفتحت صدرها للبحوث العلمية، وأخذت عن الصحف والكتب والمجلات الغربية خير ما فيها(٨)، كما أنها لعبت دوراً بارزاً في وضع الأساس للفكر السياسي الديمقراطي في مصر، فقد تناولت الآثار الفكرية والسياسية الهامة لعدد من كبار المفكرين والسياسيين والصحفيين المصريين لم يسبق تناولها بالتحليل أو الدراسة(٩).

وفي السودان فان لنشأة المجلات ونشاطها الإصلاحي والثقافي قصة أخرى يرويها محجوب محمد صالح فيقول: "ظل المثقفون يتحسسون مواطن أقدامهم والنشاط يدب في صفوفهم بطيئاً وقراءاتهم واهتماماتهم تتسع وتقفز خارج الحدود وواصلت جمعياتهم الأدبية نشاطها، لكن ذلك النشاط يفتقد وسائل الاتصال

الواسع الذي لأيتم إلا بالنشر، وتبدأ محاولاتهم في هذا المجال بإصدار النشرات المكتوبة بخط اليد توزع في نطاق ضيق ضمن دائرة الأصدقاء لتصبح حلقة اتصال بينهم.

كانت مجلة النهضة السودانية تصدر مكتوبة باليد، وهي المجلة السودانية الأولى، تتداولها مجموعة من الأصدقاء، وعندما علمت السلطات بأمرها اتصلت بصاحبها لتنقل إليه أنها لا تمانع في منحه الرخصة إذا ما تقدم بطلبه، وفعلاً تقدم محمد عباس أبو الريش بطلبه في الحادي عشر من آذار/مارس عام ١٩٣١ وأوضح فيه رغبته في ان يصدر مجلة أدبية أسبوعية تطبع في المطبعة التجارية بالخرطوم، تصدر كل يوم احد من كل اسبوع، وهكذا أصبح للسودانيين مجلتهم الأولى " النهضة السودانية " في مطلع عام ١٩٣١[١٠].

وفي نفس العام علمت السلطات بصدور مجلة اخرى مماثلة تصدر بخط اليد وتوزع بين مجموعة اخرى من الأصدقاء، يضمهم المعهد العلمي، كان اسم المجلة " الأصيل " يصدرها محمد عبد الوهاب القاضي الطالب بالسنة الخامسة بالمعهد العلمي، وقد تبين المنهج الإصلاحي للمجلة في اعدادها الأولى إذ تناولت قضايا اجتماعية تخص شريحة اجتماعية مهمة وهي الشباب وعدم استفادتهم من المناهج التعليمية، وقد ظهر ذلك عندما وقع العدد الثالث منها في يد رجال المخابرات، فكتبوا تقريراً عن محتوياته، قالوا فيه: إن المقال الافتتاحي للمجلة يهاجم الشباب المتعلم بأنه مصاب بالغرور.

وفي هذا العدد مقال آخر عن حرية الرأي يهاجم كاتبه عبيد احمد المجذوب، التفكير التقليدي، ويدعو للأصالة والإصلاح، ومقال ثالث يدعو أغنياء السودان ليتبرعوا بالمال لإقامة مشاريع إصلاحية. اما عن سبب إصدار المجلة، فيتحدث رئيس التحرير وصاحب الامتياز عن ذلك فيقول: " لما كانت بلادنا

السودان كغيرها من بلاد المشرق بها كثير من النقص الأخلاقي والاجتماعي، ولما كانت هذه الأشياء لا يمكن إظهارها بارزة للعيان ومعالجتها الا بواسطة الصحف السيارة، التي لا يمكن لامة من الأمم مهما قل شأنها ان تستغني عنها بحال من الأحوال، ولما كانت أخلاقنا ومجتمعاتنا مصابة بكثير من الأدواء التي تحتاج إلى معالجة، لذلك أقدمت على إصدار هذه المجلة آملاً خدمة المجتمع ". وفيما يخص علاقة المجلة بالسلطة يقول صاحب المجلة: "إن مبدأ المجلة أن تكون بعيدة عن السياسة والخوض فيها، وان لا تتعرف لتيارها الجارف حتى تضمن لها حياة طيبة نكون قادرين معها على معالجة أدوائنا الاجتماعية والإصلاحية، وانا نريدها فوق ذلك ان تكون واسطة لنشر ثقافتنا السودانية وانارة الطريق امامها "[١١].

وهكذا يحدد صاحب المجلة أهدافها عند صدورها فهو يريدها ان تكون:

١- منبراً للنقاش بين السودانيين حول الأفكار والنظريات والأبحاث والمعتقدات.
٢- أداة لنشر الثقافة في السودان.
٣- الابتعاد عن السياسة لا كرهاً فيها ولكن خوفاً من نتائجها وصوناً للمجلة وضماناً لاستمرارها[١٢].

يقول محمد بن عباس في كتابه موجز تاريخ الصحافة في المملكة العربية السعودية: " كلما كانت سلطة الصحافة الأدبية مقدرة لدى الأمة بكامل هيئاتها الرسمية ورأيها العام تقديراً مصدره الفهم الحقيقي لها ومبلغ ما تنتظره منها من نفع وإرشاد كان الأمر اشد فعلاً واضمن سيراً في طريقه الإصلاحي"[١٣].

ويورد في كتابه عدداً من المجلات التي نشأت منذ بداية القرن الماضي ومراحل تطورها، وقد بدأت تلك المجلات والصحف كغيرها من المجلات العربية بجهود فردية، ثم تحولت إلى نظام المؤسسات، وبدأت هناك ظاهرة بينة في

السنوات الأخيرة من عقد الستينات من حيث النوعية والتخصص فأخذت تزداد اعداد المجلات التي تطرح موضوعات تتناول (الفكاهة، والمرأة والعلوم والاقتصاد وغيرها).

ومن المجلات السعودية التي صدرت مبكراً والتي اهتمت بقضايا الإصلاح العام هي مجلة "الإصلاح" صدر العدد الأول في ١٥ من شهر صفر سنة ١٣٤٧هـ/أكتوبر ١٩٢٨م. صدرت شهرية ثم نصف شهرية عدد صفحاتها ٢٤ صفحة، مديرها المسؤول: محمد حامد الفقي، وهي صحيفة علمية اجتماعية أخلاقية وموضوعها الإصلاح الإسلامي كما يدل عليها اسمها. وقد ذكر مديرها "انها تضم صوتها إلى صوت المصلحين وتتعاون وإياهم على ماهم بسبيله من دعوة إلى الحق والارشاد والاصلاح"(١٤).

ولم تكن الصحافة في الدول الخليجية الأخرى اقل شأناً، فظهرت مجلات وصحف عديدة لاقت نجاحات ودخلت حيز اهتمام القراء والمثقفين، ليس من منطق كون هذه المجلات مصدراً للأخبار، ولكن كمجلات ثقافية وأدبية، كمثال مجلة "العربي" الكويتية، ومجلة "الدوحة" القطرية (١٥).

وتعد مجلة "العربي" الكويتية الأكثر انتشاراً في الوطن العربي، وهي مجلة شهرية صدر العدد الأول منها في جمادي الآخرة سنة ١٣٧٨هـ الموافق ديسمبر/كانون الأول سنة ١٩٥٨، وتصدر عن وزارة الإعلام، ولكنها غير مسؤولة عما ينشر فيها من آراء. وكان رئيس تحريرها في مرحلة التأسيس حتى بداية النصف الثاني من السبعينات "الدكتور احمد زكي"، ثم اصبح "احمد بهاء الدين" ابتداءً من شباط/فبراير ١٩٧٦ بعد وفاة احمد زكي وكلاهما مصريان، بعدهما تولى رئاسة تحريرها لاول مرة مواطن كويتي هو "الدكتور محمد الرميحي"، وحالياً يرأس تحريرها سليمان العسكري.

وهي مجلة جامعة تعنى بالشؤون الثقافية والاجتماعية والعلوم والصحة والتاريخ والأدب والفن والفكر والسياسة، وتضم تحقيقات صحفية (استطلاعات مصورة) عن البلاد العربية والإسلامية عن مختلف النشاطات في البلاد العربية. كما يصدر معها ملحق خاص بالأطفال بعنوان "العربي الصغير".

وهي ليست مجلة اخبارية فهي تتبنى مبدأ إعطاء القارئ العربي ثقافة مقرونة بالعمل، لذلك نجد ان الصفحات العلمية في مجلة "العربي" لاتقل بأي حال عن (٢٥) صفحة ضمن الأبواب الثابتة[١٦]. كما اهتمت بالنخبة والدور الذي تلعبه في مرحلة الانتقال التي يمر بها الوطن العربي، وكان مما كتب في هذا الموضوع (دور النخبة في العصر الحديث) فهي لم تعد تلك القلة القليلة، ولكنها ازدادت عدداً وانتشاراً وتنوعاً، سواء في الجامعات أو معاهد الأبحاث أو المؤسسات المالية والاقتصادية والعلمية وغيرها. [١٧].

وفي إطار اهتمام مجلة "العربي" بالدور الإصلاحي والثقافي للمجلات العربية عقدت ندوة بهذا الخصوص في ٢٠٠٦/١٢/١٦ وهي الندوة السادسة وكانت تحت عنوان "المجلات الثقافية ودورها في الإصلاح الثقافي" واستمرت حتى ٢٠٠٦/١٢/١٨، وناقشت الندوة بحضور رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ ناصر ألمحمد احمد الصباح وعدد من الوزراء، ورئيس تحرير المجلة الحالي سليمان العسكري والناقد والكاتب جابر عصفور عن المشاركين في الندوة، من خلال الكلمات، الدور الذي تلعبه المجلات الثقافية في الإصلاح الثقافي والاجتماعي ومكانة مجلة "العربي" ودورها في الثقافة العربية[١٨]. وناقشت الندوة (٢٧) بحثاً موزعة على ثماني جلسات ويذكر ان الندوة تعقد في إطار التقليد الثقافي السنوي الذي تقيمه مجلة العربي لتفعيل ندوة متخصصة في احد الموضوعات المتخصصة والمهمة حيث ابتدأت هذه الندوات بندوة "النشر

الالكتروني" والثانية بعنوان "الغرب بعيون عربية" والثالثة بعنوان "ثقافة الطفل" والرابعة بعنوان "حوار المشارقة والمغاربة" والخامسة بعنوان "الثقافة العالمية"[١٩].

العوامل المؤثرة في الصحافة العربية:

١- علاقة الصحافة بالحكام:

اذا تناولنا علاقة الحكام بالصحافة رأينا انهم كانوا عنصراً مؤثراً وفعالاً في كل الحالات، السلبية والايجابية، بالتشجيع المادي والأدبي، وبالرضا عن الاستمرار والتطوير، ثم كان لهم دور أيضا في إطلاق وتحديد حرية الصحافة إذا تعارضت معهم أو تناولتهم بالنقد[٢٠]. وهي كذلك تشكل احدى أهم أدوات السلطة التنفيذية لتطويع الرأي العام وتشكيله[٢١].

٢- ظهور المؤسسات الصحفية:

شهدت الصحافة العربية، في ستينات القرن الماضي ظاهرة تمركز الصحافة العربية ضمن المؤسسات والدور الصحفية التي ارتبطت بها العملية الاصدارية للصحف من جرائد يومية او مجلات اسبوعية او شهرية او دوريات متخصصة او المطبوعات الأخرى[٢٢]. وهذا الأمر تشترك فيه اغلب الدول العربية والاختلاف البسيط هو في فرق التوقيت فبعضها في بداية عقد الستينات كالصحافة الأردنية حيث كانت تدار من قبل أفراد[٢٣]. والصحافة السعودية بدأت مرحلة المؤسسات في عام ١٩٦٤[٢٤]. والصحافة العراقية بدأت مؤسساتها بالتكوين بعد عام ١٩٦٨[٢٥].

٣-ظهور الحركات والأحزاب السياسية:

في نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) ظهرت معظم المجلات الريادية العربية على يد جيل اخذ يعرب عن تطلع واسع إلى التيارات

الفكرية والأدبية والفنية المعاصرة، وعن نزوع قوي لتحديث الفكر العربي وإصلاح الواقع المعاش، كما كان هناك أصحاب الفكر الاقتصادي، والاجتماعي والسياسي، والفلسفي، والتاريخي من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، كما انه لابد من ذكر ان عدداً من الصحف[٢٦]، والمجلات قد نشأت في كنف حركات المعارضة، وهي ظاهرة انتشرت في الوطن العربي في خمسينات وستينات القرن الماضي، ونذكر هنا تأثر سياسات دول الخليج العربي بالتيارات الثورية العربية[٢٧]. هذا من جهة، ومن جهة ثانية ساعدت الصحافة بحملاتها التوجيهية الإصلاحية على تأليف الجمعيات وانتشار الحركات الوطنية وتأسيس الأحزاب السياسية التي كانت تلهب الشعور القومي في ألدول العربية حماسة واندفاعاً[٢٨].

٤- قوانين الصحافة والنقابات الصحفية:

إن احتراف العمل الصحافي عادةً يتأثر عن طريقين رئيسيين: الأول هو الدراسة والتأهيل الأكاديمي، والذي يمثله قسم الإعلام في كليات الآداب في الجامعات العربية (في العراق) وهو العنصر المهم في هذا المضمار، والطريق الثاني: هو الممارسة المهنية المباشرة بمؤهل علمي أو بدونه اعتماداً على الموهبة والمقدرة الذاتية. فمثلاً في العراق أجاز قانون نقابة الصحفيين العراقيين المرقم (١٧٨) لسنة ١٩٦٩ منح عضوية النقابة بصفة (صحفي مشارك) لمن يمارس العمل الصحفي دون ان يتخذه مهنة رئيسية (أي انه صحفي غير متفرغ لمهنة الصحافة)[٢٩].

وقد ظل النشاط النقابي للصحافيين العرب محصوراً في النطاق الإقليمي إلى إن جاء عام ١٩٥٣ فعقد في شهر نيسان من ذلك العام (أول مؤتمر للصحافة العربية) وانشيء أول (اتحاد عام للصحافة العربية)، ووضع ميثاق ينظم

المباديء الإنسانية والقواعد في صحافة ألوطن العربي. كما بحث (عهد الشرف الصحافي العالمي)، تنظيم البرقيات بين صحافة البلاد العربية وصحافة العالم الخارجي وبخاصة الصحافة العربية في أمريكا والمشرق بصورة عامة[٣٠].

الإصلاح الاقتصادي والتنمية في مجلة " المنتدى":

أهم ما نبدأ به هو توضيح احتمال وجود تخلف علمي في المجتمع العربي، لهذه الغاية علينا مراجعة التحقيقات العربية التالية في هذا المجال ومقارنتها بالإحصاءات العالمية، وجميع هذه الإحصائيات مقتبسة عن اليونسكو لعام ١٩٩٧. اعداد العلماء العرب بالنسبة لعدد السكان لا يتجاوز ١٠% من نسبة الدول الصناعية، كما ان الإنفاق العربي على البحث والتطوير لا يتجاوز ٣–٥ في الالف في حالة الدول الصناعية[٣١].

في مجال القراءة فان معدل انتشار توزيع الصحف في الوطن العربي يبلغ حوالي ٤٤ صحيفة لكل ألف نسمة. هذه المعدلات هي حوالي ٣٠٠ صحيفة لكل ألف نسمة في الدول المتقدمة، استعمال ألوطن العربي للورق لغايات الأعمال والكتابة والطباعة والصحافة هو حوالي ٢,٧ كيلوغرام سنوياً، معدل استعمال الدول النامية هو ٥ كيلوغرام للفرد (أي تقريباً الضعف) معدل الدول المتقدمة حوالي ٧٧ كيلوغرام للفرد والمعدل العالمي هو ٢١ كيلوغرام للفرد. إنتاج الوطن العربي من الكتب في السنوات الأخيرة كان حوالي ٦٠٠٠ عنوان في السنة الواحدة. هولندا وحدها أنتجت ٤٣ ألف كتاب في السنة. كذلك من المناسب التوضيح بان الدخل العربي الإجمالي كاملاً (بما في ذلك دخل تصدير البترول) لا يتجاوز ربع الدخل الإجمالي لألمانيا ويبلغ حوالي نصف دخل دولة أوربية صغيرة مثل هولندا عدد سكانها لا يتجاوز ١٧ مليون نسمة. أصبح يقارب مجموع دخل الدول العربية التي يتجاوز عدد سكانها ٢٦٠ مليون نسمة[٣٢].

لذا فان حكومات الدول العربية، والنخب الاجتماعية والمثقفون والصحافة ووسائل الاعلام مطالبة بمناقشة الموضوع في كل جوانبه ووضع استراتيجية تخويلية شاملة للأخذ بيد المجتمع إلى ما هو افضل ومواكبة التطور والتقدم العالمي. لا يشك ان الكثير من هذه الأجهزة والمؤسسات العربية المذكورة شعرت بخطورة الموقف، وبدأت تشارك في هذا الدور.

ومن هذه المؤسسات " منتدى الفكر العربي" التي أخذت على عاتقها الأمر فعقدت العديد من المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية في مختلف الموضوعات ذات الأهمية، وشارك فيها العديد من الخبراء والأكاديميين وصناع القرار، ولتعميم الفائدة وتوثيق هذه الأعمال تبنت مجلة "المنتدى" وهي المجلة الناطقة باسم منتدى الفكر، بمتابعة هذه المؤتمرات العلمية والندوات ونشرت إعمالها وما يتعلق بها من كلمات ودراسات وتقارير وتوجيهات، وهي عادة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمعات العربية ومستقبلها. نذكر على سبيل المثال لا الحصر المحاور التي ناقشها المؤتمر العلمي الخامس للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، حول الاقتصاد العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين للفترة ١٤-١٥ تشرين أول/ نوفمبر ١٩٩٨. والتي هي:

١-المحور الأول: التحديات التي يتعين على العرب مواجهتها في القرن الحادي والعشرين.

٢-المحور الثاني: النظر في ارث القرن العشرين وإعادة قراءة احداثه بايجابياتها وسلبياتها من منظور مستقبلي.

٣-المحور الثالث: دراسة البدائل المتاحة للحركة إمام الاقتصاد العربي خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين واستشراف مستقبل الاقتصاد والمجتمع العربي في إطار كل بديل منها[٣٣].

ومن خلال ما توفر من إعداد مجلة "المنتدى " اتضح انها ركزت بشكل كبير على موضوعات ذات ارتباط بالواقع العربي المعاش والعلاقات المتشكلة الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا عن العلاقات الدولية التي يبدو تأثيرها حتميا، فقد أثارت العديد من المشكلات التي تواجه الإنسان العربي والمجتمع العربي منها ما يتعلق بالوضع السياسي العام والمؤثرات العالمية و ظاهرة العولمة، وصيحة الديمقراطية والإصلاح السياسي والتنمية المستدامة، وعلاقة الديمقراطية بالتنمية في أزمنة العولمة(٣٤).

وقضايا أخرى تخص بناء المؤسسات في النظام العربي، وبناء الاقتصاد العربي وظهور طروحات جديدة حول الخصخصة والتساؤل الذي اخذ يطرح نفسه عن دور الدولة في ظل التخصيص؟ ومدى نجاح الإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلته في الدول النامية وخاصة تلك التي قامت بتأميم جل أو كل القطاع الخاص بعد الحرب العالمية الثانية(٣٥)، بعد سيادة الفكر الاقتصادي الذي يقوم على مبدأ ضرورة تدخل الدولة من خلال التوسع في مؤسسات القطاع العام، وتقديم الخدمات في مختلف القطاعات، وقد أسهم في تدعيم هذا المبدأ في ذلك الحين النموذج الذي اقيم في الاتحاد السوفيتي السابق بعد الثورة الاشتراكية عام ١٩١٧ ونجاحها الأولي في إتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي من اجل التنمية، وبناء الهياكل الإنتاجية الجديدة خلال سنوات قليلة بالمقارنة مع كل ما كان يمكن إن تستغرقه في ظل قوى السوق(٣٦).

لكن الوضع لم يستمر طويلا بهذا الاتجاه، فأخذت تتزايد الدعوات للتخصيص وبدأت تظهر هناك ضغوط من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وجميع الدول الصناعية بخصوص تقليص دور الدولة في ملكية وإدارة الاقتصاد الوطني مما أدى إلى إعطاء الانطباع العام بأن الهدف النهائي لعملية

الإصلاح الاقتصادي هو إخراج الدولة من دورها الاقتصادي وإعطاء القطاع الخاص الحرية الكاملة في التصرف وفقا لاقتصاديات السوق ومتطلباته دون رقيب أو حسيب(٣٧).

هذه المطالب شملت الكثير من الدول ومنها الدول العربية فكان عليها القيام بتغيير بعض القوانين كقانون العمل وفتح باب الملكية للأجانب في المؤسسات المالية المحلية وهي أمور يقول عنها محمد الفنيش بأنها تخص السيادة الوطنية، واغلب البلاد لا ترضى – في الظروف الاعتيادية – بوضعها في يد مؤسسات أجنبية، كما ان هناك بعض الإصلاحات التي قد تكون مرغوبة في حد ذاتها، وخاصة في الأمد الطويل، ولكنها لا تعتبر ضرورية لحل ألازمة الحاضرة، وليس من المناسب إن تنتهز مؤسسة دولية – مثل صندوق النقد الدولي – و تعكس قراراتها إلى حد كبير هيمنة الدول الصناعية الكبرى عليها(٣٨)، لذا فليس خفيا ان للصندوق دورا سياسيا يعكس الرأسمالية الغربية ويفرض إجراءات تتجاوز المحددات الفنية لهذه الإجراءات(٣٩).

وفي إشارة إلى حجم الاقتصاد كعنصر أساسي في تحقيق التنمية العربية وفقا لهذه المعطيات، وتأكيد المكانة الدولية أكد إسماعيل صبري عبد الله رئيس منتدى العالم الثالث: إن الوحدة الاقتصادية العربية هي ضرورة بقاء في ظل الأوضاع العالمية، وهي المعول عليها في تحقيق تنمية حقيقية(٤٠).

وفي الاتجاه نفسه دعا عبد الله إلى ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي وبناء قاعدة مادية ومعرفية لزيادة مطردة في الإنتاج والإنتاجية، أي إن التنمية هي المطلب المباشر والمتجدد، وان التكامل عامل حاسم في الإسراع بمعدلات التنمية وتجدد هذا التسارع على مدى عقود مقبلة، كما ان التكامل كالتنمية فهو عمل إرادي يستلزم إرادة سياسية واعية وحازمة تستند إلى مصالح اقتصادية واضحة

تتطلب اتخاذ خطوات إجرائية، وعليه فأن التنمية الاقتصادية تتطلب إنشاء عدد لا يستهان به من المشروعات الأساسية ذات الأثر المضاعف، وان الإنتاج العربي المشترك يجب ان يكون قادرا على المنافسة في السوق العالمية، وان يمارس بالفعل التصدير إلى غير الدول العربية ليتكافأ مع الواردات التي لا مفر من دخولها أراضيها(٤١).

وفي جلسة العمل الثانية في الندوة التي عقدت في عمان ١٤-١٥ نيسان / ابريل ١٩٩٩ حول التعاون الاقتصادي العربي، يتساءل رئيس الجلسة محمود عبد العزيز "رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري" عن الإصلاحات الاقتصادية العربية.. إلى أين؟ ويستعرض تجربتين هامتين ركزتا على الاهتمام بالإصلاحات الهيكلية (مصر) وبالوساطة المالية وتطويرها (المغرب). واستنتج مختار عبد المنعم "وكيل وزارة قطاع الأعمال العام (مصر) من خلال تقييمه لتجربة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة لا يقاس فقط بتنفيذ السياسات والإجراءات ولا يحصر عدد الشركات التي تم بيعها فتوسيع قاعدة الملكية الخاصة ليست هدفا بحد ذاته، وإنما تكمن الأهداف الحقيقية للإصلاح الاقتصادي بعد تحسين الناتج الكلي، وزيادة معدلات النمو، وتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية، أي توسيع دائرة المستفيدين من هذا النمو وتحقيق الاستقرار في الأسعار وفي الموازين الداخلية والخارجية لحماية عمليات النمو من الانتكاس على المدى الطويل، ولحماية دخول الفئات الاجتماعية محدودة الدخل من التدهور بفعل معدلات التضخم المرتفعة(٤٢).

فالنمو الاقتصادي الحقيقي يفترض ان يكون مشروطا بالنمو الاجتماعي ففي باب متابعات فكرية من مجلة "المنتدى" عدد (١١٧ – ١١٨) كتبت موضوع تحت عنوان "ستخيب آمالنا في النمو الاقتصادي ان لم تنمو مجتمعاتنا ". وجاء

هذا الربط بين شقي التنمية "التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية" على لسان "جان كلود بايي "سكرتير عام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " في مقال نشرته صحيفة "الهيرالدتريبيون" (١٥ حزيران / يونيو ١٩٩٥) حذر فيه من المشاكل الاجتماعية التي باتت تترصد عملية النمو الاقتصادي في الدول الصناعية نتيجة تآكل القيم والنظم الاجتماعية فيه(٤٣).

ان الصيغة التي اتفق عليها العرب حتى ألان كأداة للتعاون الجماعي العربي هي صيغة الجامعة العربية، ورغم ابرام العديد من المواثيق الجماعية العربية كاتفاقية الدفاع والتعاون المشترك وعدد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي واتفاقية تيسير التبادل التجاري واتفاقيات الاستثمار وصندوق النقد العربي ما زال التعاون والتكامل العربي في المجال الاقتصادي في ظل عولمة الاقتصاد العالمي على المنهج السابق أيضا، ولابد من قيام تكتل اقتصادي عربي يأخذ الدروس والخبرات السابقة للعمل الاقتصادي العربي المشترك بعين الاعتبار(٤٤). وكنوع من الإجراء المقترح للعرب في هذه المرحلة للوقوف بوجه النظام العالمي الجديد وضغوطاته الاقتصادية كان من الضروري:

١-الوصول الفوري إلى منطقة التجارة الحرة العربية دون مراحل او سنوات، وذلك من خلال فتح الحدود العربية امام حرية انتقال السلع والخدمات دون أية بنود كمركية او نقدية او ادارية.

٢-البدء بمجموعة متكاملة من المشروعات الخدمية العربية المشتركة توزع على كل قطر عربي حسب الميزة النسبية لهذه المشروعات على سبيل المثال لا الحصر، مشروع ضخم عملاق للصناعات النسيجية في مصر، وآخر للبتروكيماويات في دول الخليج العربي ومشروع للحديد والصلب في موريتانيا وآخر للفوسفات في المغرب...الخ.

٣-الاستفادة من خبرات التجمعات الدولية والنسج على غرارها.

٤-عقد مؤتمر قمة اقتصادي عربي بهدف خلق التكتل الاقتصادي العربي الذي يواكب عصر الكيانات الكبرى والتكتلات الاقتصادية العملاقة التي تشمل ألان قارات كاملة مثل أمريكا الشمالية وأوربا ودراسة الدخول إلى سوق عربية مشتركة.

٥-توافق الارادات السياسية بالتوجه إلى تغليب المصالح الاقتصادية العربية على المصالح القطرية الضيقة.

٦-إجراء مصالحة عربية حقيقية[٤٥].

اهتمت مجلة "المنتدى" بأعدادها المختلفة في عقد التسعينات بأكثر القضايا العالمية أهمية وتأثيرا على حياة المجتمعات ومنها مجتمعاتنا العربية في الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية. يقول احد الكتاب: "إذا كان كثير من العلماء والاقتصاديين ورجال الفكر قد حاولوا وضع تعريف محدد للعولمة إلا أنها ستظل تعرف من الناحية الأكاديمية كمصطلح غامض شأنها في ذلك شأن النظام العالمي الجديد الذي ابتكرته الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب حرب الخليج الأولى سنة ١٩٩١ "(٤٦).

ولكن إجمالا ومن خلال التغيرات الاقتصادية والتكتلات التكنولوجية التي تحدث ألان على خريطة العالم تستطيع وبصفة عامة أن تعرف العولمة: بأنها ظاهرة عامة يتدخل فيها بشكل أساسي الاقتصاد ثم السياسة والثقافة والاجتماع والسلوك ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود الوطنية، وتعني العولمة بشكل خاص استخدام التكنولوجيا الحديثة المتمثلة بالمعلومات والمعرفة المكثفة في المنافسة الاقتصادية والمالية في سوق عالمية واحدة، وتتم هذه المنافسة من

قبل كيانات ضخمة او شركات متعددة الجنسيات أو مؤسسات عملاقة تعمل بشكل قاري وعبر العالم كله(٤٧).

إن الطابع العلمي للعولمة يتجلى بشكل واضح ودقيق في تطور أنماط الانتاج خلال العقود الأخيرة بفضل الموجات المتلاحقة من الاختراعات العلمية والاستخدامات التكنولوجية والتقدم السريع والدائب في مجال البحث والتطوير، ويعقب مهدي الحافظ بالقول:" منذ بداية التسعينات تطبيق العولمة على جميع مجالات الحياة في العالم، فنحن اليوم امام ظاهرة جديدة نوعيا وخطيرة من حيث أبعادها وآثارها على مستقبل البشرية وتشمل الاقتصاد والمال والاتصالات والمعلومات والثقافة وأنماط الحياة وتجري مفاعيلها ضمن شبكة عالمية معقدة وشاملة تتعدى الحدود الوطنية. هذه العولمة وما ارتبط بها ونجم عنها من تأثيرات وضعت البلدان النامية أمام تحد كبير وأبرزت من جديد أهمية البحث في خيارات اقتصادية ذات أهمية خاصة بهدف استمرار النمو" (٤٨).

الاصلاح السياسي في مجلة المنتدى:

اهتمت مجلة المنتدى بالقضايا السياسية المحورية في الوطن العربي وهي لم تتعامل معها على انها قضايا مجردة لانها في حقيقة الأمر مرتبطة بالنظام العالمي والسياسيات الدولية. فالدول العربية منفردة او مجتمعة تواجه مستجدات ومتغيرات عديدة في الداخل والخارج لم تعرف مثلها في تاريخها الحديث ولا القديم والأخطر من ذلك فهي تواجه المستجدات التي أثرت بشكل و بآخر على أوضاع المنطقة ومتغيراتها السياسية والعلاقات التي تتسم بالتوتر والخلافات المتراكمة بين الحكومات والأنظمة القطرية نتيجة لنزاعات ثنائية وجماعية حول قضايا الحدود وأسلوب الحكم وغيرها، ومن عناصر الشك وعدم

الثقة فيما بينها، وفوق هذا وذاك هناك تداعيات ألازمات التي عصفت بمنطقة الخليج ثم الحصار الذي طال الشعب العراقي وكذلك الحصار المفروض على ليبيا والسودان(٤٩).

ومن المستجدات السياسية العربية الداخلية التي تابعتها "المنتدى" غياب نظام المؤسسات التعددية الحزبية وإشكالية تداول السلطة وإصلاح النظام الانتخابي، وهي جميعا قضايا حيوية ومهمة تمت مناقشتها ضمن تقارير في أعداد متفرقة من المجلة، وخلصت هذه الأبحاث إلى نتيجة مؤداها ان الحوار والبحث والتقصي والأخذ بأسباب التقدم هي سمات العصر وإذا ما تم تجاهلها فالنتيجة حتما تؤدي إلى التخلف عن مواكبة التطور السياسي والاقتصادي والإعلامي والثقافي في عالم الغد، ومعالجة ذلك تكمن من رأي الباحثين بإعطاء هامش اكبر من الحرية الفكرية للإنسان العربي حتى يستطيع ان يحاور بكامل قدرته للتعبير عن رأيه فيما يدور من حوار هادف بين مختلف الفئات وصولا إلى الأفضل(٥٠).

بالرغم من التطور السياسي والاقتصادي الذي حدث في الوطن العربي، فأن عملية تداول السلطة لا تزال الحلقة المفقودة في جدران التجربة السياسية العربية، وهو ما يضعها في ركب التخلف السياسي بالنسبة لدول كانت، ومنذ سنوات معدودة في ذيل قائمة الدول المتخلفة، مثل كثير من الدول الأفريقية. ومما لا جدال فيه ان ما ساعد على تكريس واستمرار هذا الوضع في العالم العربي حسب قول منى مكرم: " الخبرة التاريخية والواقع السلطوي العربي المعاش بحيث أصبح المصير العربي بأكمله مرتبطا بشخصية الزعيم الفرد، فأن كان صالحا شهدت الدولة العربية رحلة اصلاح وتجديد، اما إذا كان فاسدا انغمست هذه البلدان في واقع من الانكسار والهزيمة"(٥١).

ساهمت بعض العوامل الداخلية ذات الصلة بالواقع السياسي والاقتصادي والثقافي العربي في تكريس واستمرار هذا الوضع في الوطن العربي منها:

١- ظهور العديد من الزعامات التي تمتعت بتأييد جماهيري (أطال عمر النظام).
٢- الحقبة النفطية والثراء الكبير مكن الأنظمة في تدعيم شرعيتها.
٣- النمط السلطوي للثقافة والسياسة العربية (وقيم الخضوع والطاعة والتأليه للسلطة).
٤- غياب الطبقة المتوسطة المؤثرة في المجتمع العربي.
٥- فشل الأحزاب المعارضة في البلدان العربية (التي تسمح بوجودها في تطوير آليات الممارسة الديمقراطية[٥٢].

وفي نظرة مستقبلية لأجل تطوير تلك الآليات لابد من فسح المجال أمام العمل المؤسساتي المنظم للاحزاب في الوطن العربي لأنه غني عن البيان، إن الاحزاب السياسية تنهض بدور محوري في أي نظام سياسي، إذ تقوم بعدد من الوظائف الحيوية في إطار النظام السياسي حيث تقوم الأحزاب بوظيفة تجميع المصالح والتعبير عنها، وتمثل هذه الوظيفة احدى المدخلات الرئيسية للنظم السياسية كما تقوم الأحزاب السياسية بدور أساسي في عملية التنشئة السياسية وان كان يشاركها في هذه المهمة بعض المؤسسات الأخرى مثل مؤسسة الأسرة والمدرسة والجامعة[٥٣].

ويرتبط بمسألة عمل الاحزب السياسية الإصلاحية قضية أخرى اكثر حيوية وهي ما يتعلق بالنظام الانتخابي لان اختيار النظام الانتخابي هو احد اكثر القرارات تعقيدا وأهمية التي يتحتم اتخاذها من جانب الدول التي تأمل في ان تصبح ديمقراطية. وللأنظمة الانتخابية مهمات رئيسية منها:

١-تنظيم تحويل أفضليات التصويت (اختيار الناخبين) لتأليف سلطة سياسية شرعية.

٢-تشكيل هياكل الأنظمة الحزبية وتحديد إمكانية نجاح الاحزاب من الناحية السياسية.

٣-القيام بإسهامات مهمة لرأب الصدع من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعرفية (الاثنية).

٤-التأثير في اسلوب التنافس السياسي لجعله اما اكثر اجماعا او استقطابا عن طريق تضييق خيارات الناحبين او توسيعها لتشمل مجالا عريضا من البدائل المختلفة.

٥-الاسهام في تحديد درجة التوزيع والانضباط الحزبي في (مجلس النواب) ومن ثم التأثير في خلق ودوام فعالية الخدمات التي تعتمد على دعم الاغلبية النيابية وثقتها المستمرة.

٦-الاسهام في عملية صياغة الدستور: اذ ان المجالس المنتخبة للمرة الاولى بشكل حر كثيرا ما تنهض بمهمة صياغة الدستور، اضافة إلى مهمتها التشريعية[٥٤].

لكن الامر في هذا المجال لا يخلو من معوقات في نظر الباحثة منى مكرم عبيد للعمل السياسي الذي يقوم على تعدد الاحزاب، وهذه المعوقات يمكن تفصيلها في النقاط التالية:

١-ورثت النظم السياسية العربية أوضاعا من الحقبة الاستعمارية ما زالت تؤثر على طبيعة هذه النظم حتى اللحظة الراهنة، وقد ساهمت هذه الأوضاع في عرقلة فرص النمو الديمقراطي.

٢-كذلك فأن الاستعمار الأوربي زرع وبعد مساندة الولايات المتحدة (إسرائيل) في المنطقة كان هو الأخر شديد الضرر على نمو فكرة التعددية الحزبية، اذ ان الوضع الشاذ وما تلاه من هزيمة عام ١٩٤٨، ادى إلى خلق جيل جديد من النخبة السياسية والعسكرية دعا إلى احداث تغير ضروري في بنية النظم والمجتمعات العربية شبه الدستورية لمواجهة الصراع مع (اسرائيل) وهو معناه موت مبكر لليبرالية العربية التي كانت آخذة في التشكل.وهناك عوامل اخرى يمكن اجمالها بما يلي:

١-نظام الحزب الواحد (الشمولي).

٢-التحولات اقتصادية.

٣-العلاقات الدولية[٥٥].

الإصلاح الثقافي في مجلة المنتدى:

في الجانب الثقافي أثارت مجلة "المنتدى" في مقالات لباحثين وخبراء في النظام التعليمي العربي الأساسي والعالي، ومسيرة البحث العلمي والتطوير التجريبي في الوطن العربي باعتبارها قضايا محورية في عملية الإنتاج والتقدم، وتهدف عادة هذه الموضوعات توجيه النقاش حولها من اجل اغنائها بالمقترحات والحلول، وتشمل بناء على ذلك لجان خاصة لمتابعة حالات الترهل العلمي والإداري وأسباب إخفاق عملية بنائه او تطويره في سبيل تغيير الواقع إلى الأفضل وإصلاح الواقع التعليمي والثقافي والاجتماعي بشكل عام ويمكن إدراج عدد من الموضوعات في هذا السياق منها، مقالة الدكتور صبحي القاسم الاستشاري في مجال التعليم الإداري، بعنوان "حول اصلاح مسيرة البحث العلمي والتطوير التجريبي في بلدان الوطن العربي "[٥٦] وموضوع "التغيير الاجتماعي والمجموعات

الهشة في الشرق الأوسط " ضمن الندوة المعقودة في عمان للفترة من ١٨-١٩ تشرين الثاني -نوفمبر ١٩٩٥ [٥٧]،ومقالة تطرقت للجانب الإداري إضافة إلى الجانب الثقافي وكانت تحت عنوان " أزمة إدارة أم أزمة ثقافة " للباحثة هالة صبري والمديرة التنفيذية للإدارة في "منتدى الفكر العربي"[٥٨].

كما تابعت "المنتدى" أيضا تطوير العملية التعليمية والثقافية في الوطن العربي من خلال تغطيتها للندوات واللقاءات التي يعقدها "منتدى الفكر العربي " بمشاركة بعض المؤسسات ذات الصلة بالعملية التعليمية، وما يتمخض عن تلك الندوات من نتائج تهدف إلى إجراء تغييرات وإصلاح سواء في المناهج او النظم التعليمية التي يجري إعادة النظر فيها في ضوء التجارب الوطنية والعالمية والتحديات التي يواجهها التعليم والتعليم العالي، فعلى سبيل المثال ومن خلال مناقشة الموضوعات التي طرحت في الندوة التي عقدت في عمان ٢٣ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٨) تحت عنوان "توعية التعليم العالي بين الفكر والتطبيق" خلص المشاركون إلى نتائج وهي[٥٩]:

١- الحاجة لوضع آلية (ربما مؤسسة عربية) لضبط ظاهرة انتشار الجامعات بما يضمن لهذه الجامعات الحرية والمرونة.
٢- انتشار الجامعات الخاصة المتميزة يجب ان لا يقوم اساسا على الربح.
٣- الحفاظ على المستوى الاكاديمي.
٤- ملائمة المخرجات لمتطلبات المجتمع.
٥- يرتبط التطور النوعي بالتطور السياسي والاقتصادي للدول العربية.
٦- يعد عضو هيئة التدريس احد اهم عوامل التطور النوعي في الجامعات.
٧- ان التحديات الرئيسية التي يواجهها التعليم العالي بشكل خاص تتركز في اربعة عناصر: ملائمة التعليم لمتطلبات المجتمع والسوق (Relevance)

النوعية (Quality) والكفاءة (Efficiency) والمساءلة (Account – ability) ويتدخل في هذه العناصر عنصر خامس وهو عنصر الالتحاق (Access – ability)[٦٠].

وفي العدد (١٨٨) من مجلة المنتدى الصادر في (ايار/ مايو ٢٠٠١) نشرت وقائع الندوة العلمية التي عقدها "منتدى الفكر" بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان والمركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، ندوة بعنوان " التعليم الاساسي في الوطن العربي، آفاق جديدة"[٦١].

عقدت الندوة في مقر المنتدى في عمان يومي ٢٥-٢٦ نيسان / ابريل ٢٠٠١ بمشاركة من الخبراء ورجالات التربية ومتخذي القرار في شؤون التربية في الوطن العربي، وشارك عدد من المختصين بكلمات مثلت عدد من الدول العربية ودارت الندوة على مدى ست جلسات، وفي المناقشة الختامية ابدى المشاركين اهمية لمنهجية التعليم المتكامل والمطالبة بتكوين الشخصية الاسلامية المعاصرة، وركز بعضهم على دور الدولة ودور الاباء والمجتمع في التربية، كما ابدى البعض أسفه لان الدراسات تبرهن على ظهور نوع من (الرداءة) في المجال الفكري لدى الفرد العربي، كظهور انصاف المتعلمين لان الانسان ابن بيئته ومدرسته ومجتمعه، عزو ذلك لكثرة الاستبداد والحكم المطلق، ثم عقب بعضهم على ان اشراف الدولة على التوجيه التربوي لايعد عملا "دكتاتوريا" واننا بحاجة للانسان المؤمن بالعدالة والحرية والانتماء. وان كليات التربية لم تحدث مناهجها منذ حوالي عشرين سنة، وان الطلاب ذوي التحصيل الاكاديمي القليل هم الذين غالبا ما يلتحقون بها، والتساؤل هنا يطرح نفسه عن مدى جدوى اتخاذ الامتحانات الرسمية المقياس الوحيد للنجاح ؟[٦٢].

في دراسة مماثلة نشرت بعنوان "حول افاق التعليم العالي وقضاياه في بلدان الوطن لعربي" قدمها صبحي القاسم استعرض فيها عدد من الموضوعات في هذا الصدد شملت التوسع الهائل في التعليم العالي، والتباين الكبير في مؤشرات التعليم العالي وتطرق إلى اهم الانجازات التي تحققت، وابرز المشاكل والقضايا التي يجري النظر فيها والتي تندرج حسب رأيه تحت بندين رئيسيين:

الاول: ضعف مواكبة مؤسسات التعليم العالي للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وتكيف مخرجاتها مع تلك المتغيرات.

الثاني: اتساع الفجوة بين الكم والنوع في اداء مؤسسات التعليم العالي، وعلى الاخص مؤسسات التعليم العالي الرسمي التي هيمنت على هذا النشاط في معظم البلدان العربية(٦٣).

ان الاداء العلمي هو اداء مؤسسي اكثر من كونه اداءا فرديا، حتى الان لم تتوقف فالتطوير المؤسسي الكافي، بالتالي فان اداؤنا المؤسسي لا يتناسب مع الاعداد الكبيرة من الخريجين الجامعيين العرب الذين قد حصل قسم غير قليل منهم على شهاداته من خيرة الجامعات العربية والاجنبية، كما ان اداء هؤلاء الخريجين العرب في المجتمعات الغربية يكون اداءا متميزا في كثير من الحالات نتيجة توافر الجو المناسب والتكوين المؤسسي الذي يتيح للفرد العمل كجزء من مؤسسة ناجحة وبالتالي الابداع العلمي. لذا فأن تطويرنا المؤسسي والانتقال من التحقيق الفردي إلى الاداء المؤسسي ضروري لتحقيق الابداع العلمي العربي(٦٤).

وفي مكان آخر نشرت "المنتدى" مقالا لنفس الباحث تناول فيه " نظم البحث والتطوير في البلدان العربية واقعها والالتزامات الجديدة لتقويمها " حيث استحوذ البحث والتطوير وقضاياه على اهتمام معظم ان لم يكن جميع الدول العربية في اكثر من مناسبة وبادر عدد من الدول بأجراء تقييم شامل لمسيرة

البحث والتطوير، نلخص فيما يلي عدد من القضايا والالتزامات الجديدة المقترحة، لتقوية القدرة الوطنية للبحث والتطوير كما عرضها صبحي القاسم:

١- بلورة سياسة وطنية للعلوم والثقافة.
٢- بلورة اولويات البحث والتطوير الوطنية وترشيد برامجه.
٣- تنويع مصادر تحويل نظم البحث والتطوير.
٤- تكثيف برامج تكوين المتخصصين في مستوى درجة الدكتوراه.
٥- زيادة حجم مساهمة الحكومات في تمويل البحث والتطوير.
٦- تبني انماط جديدة لتحويل نشاطات البحث والتطوير[٦٥].

الخاتمة

تعد المجلات مصدراً مهماً من مصادر الدراسات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي ذات تأثير فعال في حياة الانسان ولها اثر بالغ في تنشيط الوعي الثقافي، وهي وسط ثقافي وسط بين الجريدة اليومية الاخبارية وبين الكتاب من حيث سعة الانتشار وعدد القراء والتأثير، وقد ساهمت المجلات العربية باختلاف أنواعها وأشكالها بذلك الجهد، سواء العلمية منها او الادبية او الدينية او السياسية.

ومن بين الاعداد الكبيرة للمجلات العربية المنتشرة تميزت مجلة " المنتدى " التي تصدر عن " منتدى الفكر العربي " بانها مجلة النخبة لذا فانها تحفل بطرح موضوعات ذات مستوى عال من حيث الخبرة وتقدير المسؤولية والادراك، فهي تشعر القارئ بانها تتلمس طريق التقدم والرفاهية لجميع البلدان العربية، محاولةً الاستفادة من الاحداث والمستجدات الدولية التي لها اثر على الوجود العربي ومستقبله. كما اهتمت بعرض ودراسة القضايا ذات الاهمية الكبرى

بالنسبة للعرب واهمها قضايا الوحدة، والامن القومي، والتنمية الاقتصادية والبشرية، وقد راعت المجتمع العربي بكل مكوناته، فاهتمت بالمثقف والمرأة والطفل، والتعليم والتقدم العلمي والبحث والتطوير. واشتراك عدد كبير من الخبراء والمسؤولين العرب وصناع القرار في تأسيس المجلة مما اعطاها زخماً ومعرفة ونشر لتفاصيل دقيقة تخص الاوضاع العربية المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية، فكانت مشاركات الكتاب فيها لها مصداقية وتأثير يمكن التعويل عليها في تنشيط الجهود العلمية. واغناء الواقع العربي الثقافي وتحفيزه باتجاه الاصلاح العام.

The Role Of Magazines In Promoting The Awareness Of The Importance Of Reform And Change In The Arab Homeland

Hashim Hassan Hussen Al-shahwany
Assistant Lecturer/ Department Of Historical & Cultural Studies,
Regional Studies Center, Mosul University

Abstract

Magazines being a means of Educating stands in the midway between a news paper and a book the success of magazines in reaching the good word which shares in spreading the awareness relating to the pupils situation with journalism by giving the space in the case of freedom of speech and expression.

These magazines have been affected as being apart of journalism and got relation with the rulers and the appearance of movements , political parties and laws of journalism. The magazines which come in to the limits of this form are too many like (al-muntada) which is issued by Arab thought forum (Amman) These magazines took care with the issue of reform and change Since its foundation also they participated in rising and discussing topics related to the Arab reality and internal relations as well as the international relations

المصادر

١- محمد نجيب ابو الليل، الصحافة والثقافة في مصر خلال عام ١٩٧٠، مؤسسة سجل العرب، (القاهرة: ١٩٧١)، ص٢١١.

٢- سمحة الخولي، دور الموسيقى في تطور السياسة، مجلة العربي، ع٢٦٠، سنة ١٩٨٠، ص٤٦.

٣- عزة علي عزت، الصحافة في دول الخليج العربي، (بغداد: ١٩٨٣)، ص٣٧.

٤- الخولي ،المصدر السابق، ص٤٦.

٥- حسين علوان، التحديث السياسي والمشاركة السياسية في الوطن العربي، مراجعة نقدية،مجلة قضايا سياسية، عدد٢، مج١، سنة ٢٠٠٠، ص١٣٩.

٦- سامي مهدي، المجلات العراقية الريادية ودورها في تحديث الادب والفن ١٩٤٥-١٩٥٨، دار الشؤون العامة، (بغداد: ١٩٩٥)، ص١٤.

٧- المصدر نفسه، ص١٥.

٨- ابراهيم عبدة، تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨-١٩٥١، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، ط٣، (القاهرة: ١٩٥٣)، ص١٨.

٩- فاروق أبو زيد، أزمة الديمقراطية في الصحافة المصرية، مكتبة مد بولي،(القاهرة: ١٩٧٦)، ص٥.

١٠- محجوب محمد صالح، الصحافة السودانية في نصف قرن ١٩٠٣-١٩٥٣، دار الطباعة، قسم التأليف والنشر، ط١،(جامعة الخرطوم:١٩٦١)، ص١٢٠.

١١- المصدر نفسه، ص١٢٢.

١٢- المصدر نفسه، ص١٢٢.

١٣- محمد ناصر بن عباس، موجز تاريخ الصحافة في المملكة العربية السعودية، مؤسسة الجزيرة، ط١، (الرياض: ١٩٧١)، ص٧٦.

١٤- المصدر نفسه، ص٧٨.

١٥- عزت، المصدر السابق، ص١٣٧.

١٦- احمد بدر وآخرون، الصحافة الكويتية دراسة توثيقية تحليلية تاريخية أرشيفية، مؤسسة الصباح، (الكويت: ١٩٧٩)، ص١١.

١٧- احمد بهاء الدين، قضية النخبة والجماهير، مجلة العربي، العدد ٢١١ يونيو/حزيران ١٩٧٦، ص١٢.

١٨- الإعلان عن تحويل مقر مجلة العربي إلى مركز ثقافي يحتضن الثقافة العربية والعالمية، شبكة المعلومات العالمية على الموقع التالي:

http://www.al-shora.net/sh-details.asp?det=٦٨٧٧.htn.

١٩- أعمال الندوة الفكرية لمجلة العربي تتواصل في الكويت، شبكة المعلومات العالمية على الموقع التالي:
http://www.alryadtl,com/٢٠٠٦/١٢/١٩/articalzio١٦٤.htm.

٢٠- عزت، المصدر السابق، ص٩١.

٢١- أحمد بدر وآخرون، المصدر السابق، ص١١.

٢٢- وائل عرب البكري، تطور النظام الصحفي في العراق ١٩٥٨-١٩٨٠، دراسة تحليلية، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد: ١٩٨٤)، ص١٧٠.

٢٣- أميمة بشير شريم، الصحافة الأردنية وعلاقتها بقوانين المطبوعات والنشر ١٩٢٠-١٩٨٣، (عمان: ١٩٨٤)، ص٨٠.

٢٤- عباس، المصدر السابق، ص٧٨.

٢٥- البكري، المصدر السابق، ص١٧٠.

٢٦- مهدي، المصدر السابق، ص٩.

٢٧- عزت، المصدر السابق، ص٩٢.

٢٨- أديب مروة، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، دار مكتبة الحياة، ط١، (بيروت: ١٩٦١)، ص٤٢٩.

٢٩- البكري، المصدر السابق، ص١٦٦.

٣٠- المصدر السابق، ص٤٦٥.

٣١- نوفل قاسم علي الشهوان، فجوة البحث والتنمية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وانعكاساتها عربيا: تركيا مثالاً، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٨٣، مجلد ٢٨، سنة ٢٠٠٦، ص١٨٠.

٣٢- هشام الخطيب، أسباب التخلف العلمي في المجتمع العربي، مجلة المنتدى، العدد ١٥١، مجلد ١٣، سنة ١٩٩٨، ص١٤.

٣٣- المؤتمر العلمي الخامس للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حول الاقتصاد العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين ١٤-١٥ تشرين اول / نوفمبر ١٩٩٨، مجلة المنتدى، العدد ،ص ١٩.

٣٤- الشاذلي العياري، تأملات في جدلية الديمقراطية والتنمية في أزمنة العولمة،مجلة المنتدى، العدد ١٥٦، مجلد ١٣، سنة ١٩٩٨، ص٣.

٣٥- علي احمد عتيقة، أين دور الدولة بعد تخصيص الاقتصاد الوطني، مجلة المنتدى، العدد ١٣٩، مجلد ١٢، سنة ١٩٩٧، ص٣.

٣٦- تيسير عبد الجبار، دور القطاع العام في الدول العربية في ضوء المتغيرات والمستجدات،مجلة المنتدى، العدد ١٦٦، مجلد ١٤، سنة ١٩٩٩، ص١٦.

٣٧- عتيقة، المصدر السابق، ص٣.

٣٨- محمد الفنيش، دور صندوق النقد الدولي، مجلة المنتدى، العدد ١٥٦، مجلد ٢١٣، سنة ١٩٩٨، ص١٢.

٣٩- لماذا صندوق النقد الدولي بحاجة للإصلاح، مجلة المنتدى، العدد ١١٨/١١٧، مجلد ١٠، سنة ١٩٩٥، ص١٢.

٤٠- رفيق بركات، ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة ١٤-١٥ نيسان/ ابريل ١٩٩٩، مجلة المنتدى، العدد ١٦٤، مجلد ١٤، سنة ١٩٩٩، ص٩.

٤١- المصدر نفسه، ص١٠.

٤٢- المصدر نفسه، ص١٠.

٤٣- ستخيب آمالنا في النمو الاقتصادي إن لم تنم أيضا مجتمعاتنا، مجلة المنتدى، العدد ١١٨/١١٧، مجلد١٠، سنة ١٩٩٥، ص١١.

٤٤- سيف علي الجروات، العولمة الاقتصادية واختراقها الحدود القومية، مجلة المنتدى، العدد ١٥٥، مجلد ١٣، سنة ١٩٩٨، ص١٠.

٤٥- المصدر نفسه، ص١١.

٤٦- محمد الحماد، العرب وقطار العولمة السريع، مجلة المنتدى، العدد ١٥٦، مجلد ١٣، سنة ١٩٩٨، ص١٦.

٤٧- المصدر نفسه، ص١٦.

٤٨- مهدي الحافظ، العولمة وخيارات التصنيع، مجلة المنتدى، العدد ١٤٤، مجلد ١٢، سنة ١٩٩٧، ص٣.

٤٩- علي أحمد عتيقة، الأقطار العربية والمستجدات السبعة، مجلة المنتدى، العدد ١٤٢، مجلد ١٢، سنة ١٩٩٧، ص٣.

٥٠- الحسن بن طلال، ندوة موقف الفكر العربي في المتغيرات الدولية، مجلة المنتدى، العدد ١٥٢، مجلد١٣، سنة ١٩٩٨، ص٤.

٥١- منى مكرم عبيد، إشكالية تداول السلطة في الوطن العربي، مجلة المنتدى، العدد ١٦٥، مجلد١٤، سنة ١٩٩٩، ص٣.

٥٢- المصدر نفسه، ص٥.

٥٣- منى مكرم عبيد، مستقبل التعددية الحزبية في الوطن العربي، مجلة المنتدى، العدد ١٨٧، مجلد ١٦، سنة ٢٠٠١، ص ص٩٠٨.

٥٤- مان شو، ترجمة فائق البستاني، إصلاح النظام الانتخابي، مجلة المنتدى، العدد ١٧١، مجلد ١٤، سنة ١٩٩٩، ص٨٣.

٥٥- عبيد، مستقبل التعددية الحزبية، المصدر السابق، ص ص٨، ٩.

٥٦- صبحي القاسم، أفكار في إصلاح مسيرة البحث العلمي والتطوير التجريبي في بلدان الوطن العربي، مجلة المنتدى، العدد ١٣٩، مجلد ١٢، سنة ١٩٩٧، ص٢٤.

٥٧- ندوة "التغيير الاجتماعي والمجموعات الهشة في الشرق الأوسط ١٨-١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، عمان، الأردن، ص ٥.

٥٨- هالة صبري، أزمة إدارة أم أزمة ثقافة، مجلة المنتدى، العدد ١٤١، مجلد ١٢، سنة ١٩٩٧، ص٣.

٥٩- ندوة " نوعية التعليم العالي بين الفكر والتطبيق"، مجلة المنتدى، عدد ١٥٧، مجلد ١٣، سنة ١٩٩٨، ص١٦.

٦٠- المصدر نفسه، ص١٦.

٦١- حسن أبو عفيفة، ندوة التعليم الأساسي في الوطن العربي: آفاق جديدة، مجلة المنتدى، العدد ١٨٨، مجلد١٦، سنة ٢٠٠١، ص٢٨.

٦٢- المصدر نفسه، ص٢٨.

٦٣- الخطيب، المصدر السابق، ص١٦.

٦٤- صبحي القاسم، حول آفاق التعليم العالي وقضاياه في بلدان الوطن العربي، مجلة المنتدى، العدد ١٤٣، مجلد١٢، سنة ١٩٩٧، ص٦.

٦٥- صبحي القاسم، نظم البحث والتطوير في البلدان العربية واقعها والالتزامات الجديدة: لتقويتها، مجلة المنتدى، العدد ١٦٥، مجلد ١٤، سنة ١٩٩٩، ص١٢.